

ماستركارد تؤكد التزامها بدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام والمتنوع في مصر

مايكل ميباخ يلقي كلمة خلال مشاركته في جلسة الحوار الوزارية التي نظمتها غرفة التجارة الأمريكية

القاهرة في 25 أكتوبر 2018 - شاركت ماستركارد، الشركة العالمية الرائدة في تكنولوجيا الدفع الإلكتروني، في جلسة الحوار الوزارية التي نظمتها غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة في إطار زيارة بعثة التجارة والأعمال الأمريكية إلى مصر. أكدت ماستركارد خلال مشاركتها في هذا الاجتماع على التزامها بدعم رؤية وجهود الحكومة المصرية بالإسراع في تطوير نظم وحلول الدفع الإلكتروني من أجل تحقيق النمو الشامل بالاعتماد على أحدث الابتكارات في صناعة المدفوعات.

ترأس وفد ماستركارد المشارك في الاجتماع السيد/ مايكل ميباخ، الرئيس العالمي لقطاع المنتجات في ماستركارد، الذي ألقى الضوء على جهود ماستركارد الدؤوبة في التعاون مع الحكومة المصرية من أجل تحقيق الشمول المالي؛ فعلى مدار 15 عاماً، تعاونت ماستركارد عن كثب مع الحكومة المصرية في تنفيذ العديد من الشراكات المثمرة بين القطاعين العام والخاص لتقليل استخدام النقود وتحفيز الاعتماد على أحدث الابتكارات في مجال تكنولوجيا المدفوعات الإلكترونية والرقمية لتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً.

قال السيد/ مايكل ميباخ خلال كلمته: "لقد لمسنا حرص الحكومة المصرية على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار والترويج لمناخ اقتصادي يتسم بالتنافسية والتنوع. وفي الوقت الذي تمر فيه مصر بمرحلة من النمو والتحول، تعد الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص فرصة هائلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة والمتنوعة. لقد حرصنا على دمج برامجنا وحلولنا العالمية بالخبرات المحلية لتلبية احتياجات المصريين في إجراء مختلف المعاملات المالية. وقد أشاد السيد ميباخ بالمجلس القومي للمدفعات تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية. هذه المبادرة وهي الأولى من نوعها على مستوى العالم تؤكد عزم الحكومة المصرية وتوافر الإرادة السياسية لدفع عجلة الشمول المالي. كما أكد ميباخ على التزام شركة ماستركارد بمواصلة تقديم حلول فعالة للمشاكل التي تواجه المجتمع المصري في مجال المدفوعات من خلال ابتكار المنتجات والحلول التي تعالج هذه المشاكل وتدعم استمرار نمو الاقتصاد المصري."

تجدر الإشارة أن ماستركارد تعاونت مع الحكومة المصرية لتنفيذ عدد من المبادرات من بينها إطلاق أول منظومة مفتوحة للمدفعات عبر الهواتف المحمولة في العالم في عام 2013 مما يمكن 9 مليون مستخدم من الاستفادة من محفظة ماستركارد لإجراء معاملات مالية سهلة وأمنة، كما تعاونت ماستركارد مع وزارة المالية لتطوير وإطلاق برنامج حكومي فريد من نوعه لسداد المرتبات الحكومية في مصر لتمكين 6 ملايين موظف للاستفادة من مزايا بطاقات الدفع الإلكتروني. ومن خلال مبادرة أخرى، تعاونت ماستركارد أيضاً مع وزارة التضامن الاجتماعي في إطلاق أول نموذج حكومي لتوزيع المزايا الاجتماعية بما يتيح لأكثر من 40000 سيدة استخدام محافظهن الإلكترونية لتلقي النفقة الشهرية بطريقة سهلة وأمنة ومريحة.

انتهى

نبذة عن شركة ماستركارد:

ماستركارد (المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز MA) www.mastercard.com، هي شركة متخصصة في تكنولوجيا حلول الدفع العالمية. تربط شبكة ماستركارد العالمية لمعالجة المدفوعات بين المستهلكين والمؤسسات المالية والتجار والهيئات الحكومية والشركات في أكثر من 210 بلدان ومناطق، كما تعمل منتجات وحلول ماستركارد على تسهيل الأنشطة التجارية اليومية كالتسوق والسفر وإدارة الأعمال والإدارة المالية بكل سهولة وأمان وفعالية. تابعونا على تويتر: [@MasterCardMEA](https://twitter.com/MasterCardMEA) و [@MasterCardNews](https://twitter.com/MasterCardNews)، وتابعوا **مدونة ماستركارد** ([Beyond the Transaction Blog](http://BeyondtheTransactionBlog.com))، واشتركوا في خدمة MEASupport.com للحصول على آخر **الأخبار**.